التقى أعضاء المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى واللجنة الأمنية العليا ومسئولي جهاز الضبط القضائي:

الرئيس: مصطلحات العهد البائد يجب ان تختفي فالثورة لم تقم إلا من أجل انهاء الظلم وتحقيق العدالة والمساواة والحرية

القضاة معنيون بتحقيق العدالة بين أوساط الناس وعليهم ان يكونوا في مستوى المسئولية

مجلس القضاء الأعلى جهاز إداري وليس له أي صلاحيات ازاء الأحكام القضائية

• تقنين أحكام الشريعة إنجاز كبير يعتز به اليمن

• ينبغي أن يقدم كل مسؤول المثال الحي في التواضع والاخلاق والمعرفة

• الانسان الذي لايحترم عمله ولايتحمل مسؤوليته لايمكن أن ينال احترام الناس

■ صنعاء /سبأ /

التقى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى أمس، وبحضور الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية بالأخوة أعضاء المحكمة العليا للجمهورية ومجلس القضاء الأعلى واللجنة الأمنية العليا ومسئولي جهاز الضبط القضائي ..

حيث جرى بحث العديد من القضايا المتصلة بالقضاء ودور السلطة القضائية في تحقق العدالة وكذا المهام التي تضطلع بها أجهزة الضبط القضائي في تنفيذ الأوامر والاحكام الصادرة عن السلطة القضائية .

وقد تحدث الأخ الرئيس خلال الاجتماع حيث رحب بالأخوة أعضاء المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى واللجنة الأمنية العليا ومسئولي جهاز الضبط القضائي .. مهنئا اياهم بحلول شهر رمضان المبارك .

وقال: نحن سعداء ان نلتقي مع أجهزة تحقيق العدالة.. فلقد أولينا السلطة القضائية اهتماما كبيرا وبخاصة في السنوات الأخيرة لكي يكون أعضاء السلطة القضائية عند مستوى المسئولية ويتناولون القضايا بسرعة وبعيدا عن المراوحة في قضايا الناس خاصة في المحكمة العليا ، والقضاء هو العدالة التي لا سلطان عليها والقاضي هو الذي تناط به تحقيق العدالة إلا أنه للأسف لدى بعض عامة الناس اعتقاد بأن القضاء هو مجلس القضاء الأعلى، ونحن قلنا تكرارا ومرارا بان القضاء والعدالة هي لدى الحكام وفي المحاكم سواء كانت ابتدائية او استئنافية في المحافظات او المحكمة العليا.. اما بالنسبة لمجلس القضاء الأعلى فهو جهاز اداري يتناول الموضوعات المقدمة له من وزارة العدل والتفتيش القضائي لاجراء الحركة القضائية وتنقلات الحكام، وهو ليس سلطة وليس بيده اي صلاحيات حول الاحكام القضائية إلا أن الكثير من عامة الناس وحتى من المثقفين والسياسيين والمطلعين يعتقدون خطأ بأن مجلس القضاء الأعلى هو القضاء ولهذا يتخاطبون مع الرئيس ويقولون انت رئيس مجلس القضاء الاعلى انت رئيس السلطة القضائية ورئيس مجلس القضاء هو يقر مع مجلس القضاء الحركة القضائية او تنقل الحكام او اختيارهم، وينبغي ان يوضح هذا الجانب لعامة الناس.. فالسلطة القضائية وكما أوضحنا هي في القضاء نفسه في المحاكم الابتدائية والاستئنافية والمحكمة العليا التي هي المرجعية وهي السلطة الاعلى للسلطة القضائية.

واضاف الأخ الرئيس: إننا عندما حسبنا أوضاع القضاء وجئنا بكادر خاص لماذا هو من أجل ان يتناول القضاة القضايا اولا بأول، ومن أجل ان لا يكون هناك فساد او رشوة.

ومن أجل ان لا يكون هناك تباطؤ في حل قضايا الناس، وان توجد عدالة.. ولهذا فان على الأخوة في جهاز الضبط القضائي ان يكونوا عند مستوى المسئولية ويعملوا على تنفيذ أوامر السلطة القضائية واحكامها دون تأخير.. وبدون ان يتحولوا هم إلى حكام فهم ليسوا حكاما بل هم سلطة ضبط قضائي تنفذ ما يأتي اليها من أجهزة العدالة والقاضي هو المسئول عن الاحكام التي يصدرها وعن تحقيق العدالة، وكذلك الحال بالنسبة للنيابة العامة، وهي الأساس والمشرفة على كل شيء وعليها تقع مسئولية كبيرة.

وقال الأخ الرئيس: انتهز فرصة حلول شهر رمضان المبارك لاجتمع بأعضاء السلطة القضائية على الرغم انكم في عطلة قضائية خلال هذا الشهر لكن ذلك لا يعفيكم من تناول القضايا الهامة والعاجلة والخطيرة من خلال المحاكم المناوبة ، وانا اقدر للجنة الأمنية العليا النتائج الجيدة والممتازة التي حققتها خلال السنوات الأخيرة.. فاللجنة الأمنية مفعلة وجيدة ونوجه الشكر للاخوة أعضاء اللجنة الأمنية العليا ورجال الضبط القضائي والنيابة العامة والمحكمة العليا ومجلس القضاء، ومن المهم وجود التنافس بين هذه الجهات من أجل الافضل والتنسيق فيما بينها من أجل خدمة العدالة فاذا وجدت العدالة لن تكون هناك مشاكل فالعدل هو أساس الحكم .

واستطرد الأخ الرئيس: من المؤسف ان البعض يتلاعب بالقضايا في المحاكم ويسيء للعدالة والقصد من ذلك هو الاساءه إلى الثورة والنظام الجمهوري من خلال التباطؤ في البت في القضايا حتى يقال بان القضاة في العهد الجمهوري مرتشين وانه لا توجد عدالة من أجل ان يقال بانه كان هناك عدل في العهد الماضي أيام الحكم الكهنوتي ، ومعلوم ان القضايا بالأمس لم تكن هي نفس القضايا اليوم كانت قضايا الامس محصورة في الرعي والسقي اما القضايا اليوم فهي متعددة ومتشعبة تجارية واجتماعية .

لقد كان النظام الامامي لديه سلطتان هي سلطة القضاء والادارة المحلية او ما يسمى بالعمال او ما يعرف الان بمدراء المديريات وكلها كانت على كاهل المواطن من اجل حماية الحكام فكان القاضي او الحاكم والعامل جميعهم على كاهل المواطن، وانا احذر كل من يتلاعبون بالقضاء والعدالة.. فالتطويل والمماطلة التي يلجأ اليها بعض القضاة من أجل ان يتردد المواطنون على ابواب المحاكم او ابواب منازلهم، وهذا آمر لا يمكن القبول به.. فمثل هولاء لا زالوا مشدودين للنظام الامامي من أجل ان يقال بان القضاء في العهد الامامي كان افضل من الآن مع ان هناك فارقا بين ما كان يتم تناوله من قضايا المواطنين في المحاكم وبين ما يتم تناوله من قضايا.. فلقد تطورت الحياة وثقافة القاضي الان ايضا اختلفت..

الان لدينا جامعات بها كليات حقوق ومعهد عال للقضاء العلم يتطور يوما بعد يوم وهناك جيل من العلماء وعند مستوى المسئولية ، والعدل ليس في رأس رئيس الدولة او رأس اي وزير او مسئول، ولكن في رأس القضاة، والذين هم محاسبون امام الله والشعب وانتم كاجهزة معنية بتحقيق العدالة نحملكم المسئولية.. فبقدر ما اعطيناكم الرعاية والاهتمام والرواتب الجيدة فاكبر كادر موجود هو الخاص بالسلطة القضائية حتى ان الحكام الذين تقاعدوا في الماضي يطالبون بتطبيق الكادر القضائي عليهم بأثر رجعي لكن اولئك رجال الامس وهؤلاء رجال اليوم وأملنا ان يكون قضاتنا أكفاء ومسئولين امام الله والثورة والجمهورية.

واضاف فخامة رئيس الجمهورية: الان القوانين لديكم حديثة، وقد تم انجاز تقنين احكام الشريعة الاسلامية والذي اخذت به معظم الدول الاسلامية .. وحيث تم الأخذ فيه بالارجح من كل المذاهب سواء المالكية او الحنفية او الشافعية وغيرها، ودون اي تعصب لاي مذهب معين .. وهذا انجاز كبير وشيء رائع يعتز به اليمن، واذكر ممن انجزوا ذلك القاضي محمد اسماعيل الحجي والقاضي عبد القادر بن عبدالله، والقاضي الشماحي والسماوي وكثير من العلماء الذين انجزوا ذلك في بداية تحملي للمسئولية.

وقال الأخ الرئيس: انني اتمنى لهذه التوجيهات ان تاخذ طريقها للتنفيذ من قبل الأخوة أعضاء السلطة القضائية وجهاز الضبط القضائي واللجنة الأمنية، ويجب ان يتم توعية المواطنين ليعرفوا من هو القضاء ومن يناط به تحقيق العدالة .. فمثلا وزير العدل ليس قاضيا او حاكما ولكن القاضي ، وكما قلت سابقا هو الحاكم.. ونحن نفكر الآن إن شاء الله كيف اننا نسهل التقاضي في المحافظات والمديريات وبحيث لا نجعل من المحكمة العليا الا ان تكون مرجعية وبحيث لا يحال اليها كل شيء من الاستئناف.. فاذا تم الحكم في المحكمة الابتدائية وأيدته المحكمة الاستئنافية يصبح الحكم ساري المفعول لانه في بعض الاحيان تتم الاحالة للمحكمة العليا من باب التطويل فاذا كان هناك قضية عجزت عنها محاكم الاستئناف يمكن ان تتناولها المحكمة العليا لان البعض يسعى إلى مرمطة غريمه وارهاقه من خلال التطويل في اجراءات التقاضي ونحن نقول بان المحكمة العليا لاتكون الا للأشياء المحددة والهامة ويجب ان تحسم القضايا في إطار المحاكم الابتدائية والاستئنافية في المحافظات.. فالمحكمة العليا هي محكمة قانون ومرجعية هذا هو فهمنا للسلطة القضائية وهذا ما نريده من السلطة القضائية.

ونؤكد مرة أخرى على ضرورة التنسيق بين كافة الجهات المعنية في السلطة القضائية وجهاز الضبط القضائي ونوجه بضرورة التفتيش المستمر على السجون والنظر في قضايا الناس والبت فيها أولا بأول فاذا اعترف مجرم بجريمته اقيموا عليه الحد وافرجوا عن من نفذ بحقه الأحكام ولا ينبغي ان يكون في السجن مظلوم ولايجوز ان يكون هناك سجين في اي اصلاحية دون حكم قضائي.. فالقانون يحدد مدة الحجز القضائي، كما لا ينبغي ان نجعل من شهر رمضان فقط المناسبة الوحيدة التي نفتش فيها بل يجب ان يكون التفتيش بشكل مستمر وكل اربعة أشهر على الاقل وبحيث تنزل اللجان للتفتيش على السجون في المحافظات والمديريات في الوحدات الادارية.. ولا ينبغي ان يسجن اي شخص دون ادانة قضائية ، وعبارة بزو ابوه إلى الحبس ينبغي ان تزول وسيحاسب كل من يلجأ اليها من المسئولين سواء من مدراء المديريات او الشرطة او غيرهم فمثل هذه العبارة كنا نسمعها أيام حكم الأئمة اما في عهد النظام الجمهوري فينبغي ان لا تكون أبدا، ولن نسمح لاحد بان يقولها او يلجأ اليها.. فالناس سواسية مثل أسنان المشط ، ولا يجوز التلفظ بالالفاظ المشينة ومن يلجأ لمثل ذلك فسيتم فصله ومحاكمته لانه لازالت هناك عقول مشدودة لعهود النظام الامامي.. ولقد ولت تلك العهود منذ ان قامت الثورة منذ ٤٢ سنة وهي قامت ضد الظلم والجهل والتخلف، وهي لم تقم اعتباطا بل قامت من أجل تحقيق العدل والحرية والديمقراطية ومن أجل ازالة الهيمنة والتعالي على الناس بل ينبغي ان يكون المسئول مثالا في التواضع والأخلاق والمعرفة.

وقال الاخ الرئيس :إن على القضاة أن لا يكونوا مهزوزين من الشائعات أزاء ما يطرح عن الحركة القضائية فالحركة القضائية تأتي والقاضي يعين هنا أو هناك فالمهم أن يحسن في عمله وأن يمارس مسئولياته حتى يتوفى أو ينقل الى مكان آخر.. واليوم كل واحد يشكل حكومه فلتأتي حكومة أو تذهب حكومة فالبلد يتسع للجميع ولا ينبغي أن نستسلم للذين لا يريدون أمنا ولا استقرارا ولا إصلاحا قضائيا أو سياسيا أو غيرها.. فهؤلاء ليس لهم من هدف سوى أن ينخروا في المسيرة، ولكن القافلة ستظل تسير للامام، والانسان الكفء والمخلص والنزيه والشريف سيكون موجودا ومحل تقدير واحترام الشعب والقيادة، والانسان النظيف سيكون محل احترام وتقدير فالانسان الذي لايحترم عمله ويتلاعب بالقضايا ولا يتحمل مسئوليته لا يحترمه الناس، ولا ينال احترام الناس إلا من احترم نفسه .

وكرر الاخ الرئيس تهانيه للجميع بحلول شهر رمضان المبارك متمنيا لهم جميعا التوفيق والنجاح لمافيه خدمة الوطن .

وخلال اللقاء تحدث الاخوة القاضي محمد اسماعيل الحجي نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى، والدكتور عدنان الجفري وزير العدل، ومحمد البدري نائب رئيس المحكمة العليا، والدكتور عبدالله العلفي النائب العام حيث أكدوا على أهمية التوجيهات الصادرة عن الاخ رئيس الجمهورية والالتزام بها وبما يكفل تعزيز دور السلطة القضائية من أجل خدمة العدالة .. منوهين بما حظي به القضاء والعاملين به من رعاية واهتمام من قبل الاخ الرئيس سواء من خلال الكادر القضائي الخاص بالعاملين في السلطة القضائية أو من خلال ما تم انجازه من مشروع تقنين أحكام الشريعة الاسلامية الذي يمثل مفخرة لكل ابناء اليمن او من خلال تحديث أجهزة القضاء والضبط القضائي وتوفر كل الامكانات اللازمة لها والارتقاء بمستوى أدائها من أجل الاضطلاع بمسئولياتها وواجباتها في خدمة العدالة. مؤكدين بأن منتسبي السلطة القضائية سيكونون دوما عند حسن ظن قيادتهم وشعبهم بهم من خلال الوفاء لمسئولياتهم من أجل نشر العدل والانصاف بين الناس وفرض احترام هيبة النظام والقانون .

البقايا..البقايا..البقايا..البقايا..البقايا..البقايا..البقايا..البقايا..البقايا..البقايا..البقايا..البقايا..البقايا.

استعراض التحضيرات

وكانت الأخت الوزيرة قد ناقشت خلال لقائها الدكتور خالد الشيخ سفير دولة فلسطين الشقيقة بصنعاء المستجدات على الساحة الفلسطينية ، وسلمت الأخت الوزيرة السفير الفلسطيني دعوة للاخت حنان عشراوي عضوة المجلس التشريعي الفلسطيني لحضور المؤتمر كضيف شرف.

وأشاد السفير الفلسطيني بالموقف اليمني الداعم للقضية الفلسطينية الذي يعبر عنه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في مختلف المحافل الدولية والنابع من قناعات كل مواطن يمني بقضية الشعب الفلسطيني.

نائب الرئيس يطلع

كما قدم الأخوان المهندس انور سالم المدير التنفيذي لمؤسسة الغاز والدكتور نجيب العوج نائب المدير العام التنفيذي شرحا كاملا حول توفر مادة الغاز بكميات وافرة في جميع محافظات الجمهورية وأمانة العاصمة.

ومواجهة تزايد الطلب بانزال مئات الآلاف من اسطوانات الغاز وذلك منذ بداية شهر رمضان المبارك .. مؤكدين ان هناك وفرة للتوزيع والتسويق ومواجهة أي زيادة استهلاكية.

وأشارا إلى ان هناك بعض المتلاعبين من أصحاب الوكالات ومعارض التوزيع يسيئون في عمليات البيع والمناولة بغرض خلق ازدحام بدون أي مبرر ولايوجد هناك أي تغيير في التسعيرة المعلومة كما لا يوجد أي نقص في مادة الغاز.

وقد أكد الأخ عبدربه منصور هادي ان القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تهتم بموضوع الاحتياطي الاستراتيجي من هذه المواد الحساسة والمهمة وهناك مخزون كبير يكفي لمواجهة أي نقص أو أزمة .

ووجه باستخدام منتجات مصافي عدن للاستهلاك المحلي .. مشيرا إلى انه لا يوجد هناك ما يؤثر على سير التوزيع والتسويق بصورة طبيعية .. محذرا من أي تلاعب بقصد خلق مضاربات وتغييرات سعرية بصورة غير قانونية. وسحب التراخيص والحرمان من التوزيع لكل من يثبت تلاعبه بمادة الغاز .

ووجه الأخ نائب رئيس الجمهورية المسئولين في المحافظات بالعمل على تطبيق النظام والقانون ضد المخالفين بصورة سريعة وتشكيل فريق عمل لمتابعة هذا الموضوع على مدار الساعة .

وأشاد الأخ نائب الرئيس بالجهود التي تقوم بها وزارة النفط والمؤسسة العامة للغاز في جوانب التسويق والتوزيع وتوفير مادة الغاز وغيرها من المشتقات النفطية بصورة جيدة ومتابعة حثيثة.. داعيا الجميع إلى ترشيد الاستهلاك بصورة طبيعية وعدم التهافت والخزن بصورة غير مقبولة ولا داعي لها.

مقتل ١٨ عراقياً

وفي تناغم مع الرؤية الأمريكية اعلن هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي امس ان المؤتمر سيكون «رسمياً وللحكومات فقط» ولن تشارك فيه منظمات سياسية عراقية».

وقال ان «هدف المؤتمر هو طمأنة الدول المجاورة وتهدئة مخاوفها حيال نيات القوة المتعددة الجنسية وغاياتها في العراق». واضاف ان «المؤتمر هو الاول من نوعه الذي يحشد هذا القدر من الدول التي اتخذت مواقف مختلفة ازاء الحرب ومن المهم جدا جمع هذا العدد من الدول والمنظمات الاقليمية والدولية»، مؤكدا من دون توضيحات ان «بعض الدول ستكون تحت الضوء بسبب التزاماتها الامنية».

وستشارك دول الجوار ومجموعة الثماني الصناعية والاتحاد الاوروبي والاعضاء الدائمون في مجلس الامن ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية في المؤتمر. وأوضح زيباري «سنطلب من الدول المجاورة، في اجتماع شرم الشيخ، المساعدة على منع تسلل الارهابيين وضبط الحدود والتعاون في الانتخابات وتقديم المساعدات الفنية والمراقبين وسيكون لها حصة في عقود اعادة الاعمار».

ومن القاهرة الى بغداد فقد افاد بيان للمجتمعين من هيئة علماء المسلمين ان «ذريعة الانتخابات في اجتياح المدن مرفوضة، ويدعو اصحاب الفضيلة ابناء الشعب العراقي كافة اذا تم اجتياح الفلوجة ومواصلة قصفها بالطائرات والمدفعية او طال ذلك مدنا اخرى، الى مقاطعة الانتخابات واعتبار نتائجها باطلة».

واضاف البيان ان «اصحاب الفضيلة يرون ان الشعب العراقي يمارس واجبا دينيا في مقاومته الاحتلال وهم يباركون لابناء الفلوجة جهادهم وصبرهم». وابدى علماء الدين «استغرابهم ازاء صمت منظمة المؤتمر الاسلامي ورابطة العالم الاسلامي ومرجعية الازهر الشريف وكأن الامر لا يعنيهم وهم الملزمون بمناصرة المسلم اينما كان».

وطالبوا «الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان والدول الاعضاء في مجلس الامن التنديد بحرب الابادة التي تشنها قوات الاحتلال الامريكية والعمل على تشكيل لجنة للتحقيق في ذلك». وشارك في الاجتماع حوالى ٢٠٠ من هيئة علماء المسلمين وعلماء وائمة واعضاء في الحزب الاسلامي والهيئة العليا للدعوة والامانة العامة للافتاء والتصوف.

ميدانياً واصلت قوات الاحتلال قصف مدينة الفلوجة وشنت غارتين عليها، مما ادى الى مقتل ٦ اشخاص هم افراد عائلة واحدة، كما قتل ٤ آخرون في عمليات عنف متفرقة، بينما دمرت عربة عسكرية أمريكية من طراز «همفي» على طريق المطار قرب بغداد.

وقال الجيش الأمريكي ان طفلا قتل كما اصيب مترجم مدني في انفجار سيارتين ملغومتين في سامراء الواقعة بشمال العراق. وقال مسئولو مستشفيات ان ثمانية مدنيين لقوا حتفهم وجرح اكثر من عشرين شخصا بينهم ١١ جندياً أمريكيا في عدة مصادمات.

وقال سكان المدينة ان جنودا أمريكيين داخل مركبات طلبوا من السكان عبر مكبرات صوت التزام منازلهم وعدم الخروج للشوارع اعتبارا من الساعة السابعة مساء وحتى السابعة صباحا. وقال شهود ان الاشتباكات التي اندلعت بعد الظهر كانت مستمرة حتى حلول الليل في اطراف المدينة وفي مدينة ديالي المجاورة.

وفي بغداد اكد شهود عيان ان سيارة مفخخة انفجرت مساء أمس في شارع حيفا في بغداد لدى مرور رتل أمريكي لكنها لم تسفر عن اصابات. واضافوا ان السيارة التي احدث انفجارها حفرة كبيرة في المدخل الغربي من الشارع لم تلحق اضرارا بعربات الرتل. وهز الانفجار الشارع حيث دارت قبل فترة مواجهات بين مسلحين وعناصر من الحرس الوطني. وتبع الانفجار الذي لم تحدد طبيعته بعد، اطلاق نار كما سمع دوي متفجرات.

الثورة
يومية - سياسية - جامعة
تصدر عن: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
نائب رئيس التحرير: ياسين السعودي
نائبا مدير التحرير: محمد قاسم الجرموزي، ابراهيم المعلمي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
سكرتير التحرير: محمد عبدالماجد العريقي، جمال فاضل
الادارة العامة: صنعاء. شارع المطار ■ ص.ب: ١٤٧٥،٢١٩٥ ■ تليفون: ٣٢-٣٢١٥٢٨ / ٣٢١٥٣٣ ■ فاكس: ٣٢٢٥٠٥ / ٣٢٤٩١٤
■ الاعلانات: ٢٧٤٠٣٨ ■ التوزيع: ٢٧٤٠٣٧ ■ الاشتراكات: ٢٧٤٠٣٦ ■ الفاكس: ٢٧٤٠٣٥
الفروع: ■ عدن: ٢٣١٧٨٣ / فاكس ٢٣٣٣٥٤ ■ تعز: ٢٢٠٨٠٠ /فاكس: ٢٢٠٩٠٠
■ الحديدة: ٢٤٥٨٤٢ فاكس: ٢١١٥٣٧ ■ حضرموت: ٣٠٣٩٣٠ فاكس: ٣٠٣٩٣١ ■ إب: تلفاكس: ٤٠٠٢٥١